قوانين إنصاف العمال وتنظيم العمل في بريطانيا 1802 - 1937

أ. م. د. طالب محيبس حسن الوائلي / جامعة واسط / كلية التربية/ قسم التاريخ

رافق انطلاق الثورة الصناعية ونشوء الرأسمالية في بريطانيا انطلاق طبقة العمال وتصاعد نشاطها الاجتماعي والاقتصادي، فكلما تصاعدت أرباح الرأسمالية وتراكم الرأسمال، ازداد الاستغلال والظلم الطبقي، ما أدى إلى المطالبة بإنصاف هذه الطبقة المحرومة، لذا نشأت هناك حركة نقابية استهدفت تنظيم العمل والدفاع عن حقوق العمال، لاسيما في مجال صناعة النسيج إلى جانب الصناعات الحديدية والتعدينية واستخراج الفحم، إذ أن نشوء هذه الصناعات وازدهارها تم على أكتاف عمال اعتادوا على العمل أكثر من 12 ساعة في اليوم، في ظروف اجتماعية بائسة، فصار الجوع والفقر والأمية سمة مرافقة لهم. وازدادت مشكلات بريطانيا الاجتماعية خلال القرن الثامن عشر الميلادي، حين أصبحت المصانع والمناجم تستخدم أطفالاً تقل أعمارهم عن العاشرة، لساعات طويلة في ظروف صحية قاسية وأجور زهيدة.

وعلى أثر ذلك بدأ دعاة الإصلاح الاجتماعي والبرلماني يرفعون أصواتهم ضد تشغيل الأطفال، كما نشأت جمعيات ونقابات تطالب بحقوق العمال في المدن والأحياء، فمنذ العام 1811 ظهرت حركة تدعو إلى تحطيم الآلة بوصفها سبب انتشار البطالة، على أساس أن النول الآلي المستخدم في الصناعات النسيجية تسبب في الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال، وقد قاد هذه الحركة شخص مجهول يدعى نيد لودلام (Ned Ludlam)، وقام عناصر حركته اللودين أو (Luddites) بتحطيم مكائن النسيج لاسيما في عامي 1811 و 1812[1]، فتعاطفت معهم جموع من العمال وقدمت التبرعات لهم، وظلت هذه الحركة تتطور حتى أوائل العام 1816، إلى جانب قيام العمال بالإضرابات ومسيرات، كل هذه الفاعليات أجبرت البرلمان على اتخاذ قرار يمنع تحطيم الآلات ويعدها جناية بحق الرأسمالي ويعاقب عليها القانون، فنفذت الحكومة حملة لمنع مثل هذه الأفعال[2].

وإذا كانت هذه تمثل البداية الغريزية الأولى لمطالبة العمال بحقوقهم التي طالما تجاهلها البرلمان، فإن رسالة العمال وصلت إلى راسمي السياسة في بريطانيا ومنهم البرلمان، لكن سنين طويلة مرت قبل أن تعي النقابات الوسيلة الصحيحة والناجعة لكسب المطالب، إلى أن بدأ العمال وممثلوهم يدركون أن الإضراب الجماعي هو السلاح الذي يمكنهم من إجبار أرباب العمل على التنازل لصالح العمال. وبالفعل فحين شعر الرأسماليون أن النقابات والإضرابات العمالية بدأت تشكل خطرا على مصالحهم، بدأوا يحركون ممثليهم في البرلمان لوضع قرارهم المتخذ عام 1800 موضع التنفيذ،

والمتضمن منع الإضراب ومعاقبة أي تكتل يظهر بين العمال، لذا وجه دعاة الإصلاح والحقوق المدنية سهام نقدهم لهذا القانون، إلى أن اضطر البرلمان عام 1824 إلى تعليق القانون.

بمعنى آخر أن الأنظار تحولت إلى إصلاح النظام النيابي، بوصفه طريقا للإصلاح الاجتماعي، ذلك أن البرلمان بسبب الوجود الأرستقراطي الكثيف فيه منع بين عامي 1797 و 1800 إصدار أي قانون ينصف الطبقة العاملة، ليظل العمال تحت رحمة رب العمل، إلى أن ألغي هذا المبدأ عام 1802، عندما بُدِئ بإصدار قرارات لتحديد ساعات العمل وظروفه للأطفال، وقرارات تتعلق بحقوق العمال عام 1824. بعد أن تجددت المطالبة منذ سنة 1815، ونمت تدريجيا خارج نطاق البرلمان والأوليغاركية الأرستقراطية[3].

فلقد أصدر البرلمان عام 1802، قانون تحديد الحقول التي يمكن للأطفال العمل بها، مستهدفا المحافظة على أطفال دور الرعاية الاجتماعية من اليتامى وأولاد الفقراء الذين كانت السلطات المحلية تقوم بتدريبهم، ومنع تشغيل ممن هم أقل من تسع سنوات، وأوجب مراقبة صحة المتدربين وسلوكهم في محالج القطن والصوف، كما حدد ساعات العمل لغير هؤلاء بـ12 ساعة يوميا، كما منع إجبار الأطفال ممن هم في سن تقل عن الرابعة عشرة على العمل ليلا بعد الساعة التاسعة مساء، وتقرر إجراء التفتيش على المعامل لمراقبة تطبيق ذلك. كما شرع لهم الحصول على الدراسة لمدة ساعتين يوميا، أما الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فما فوق، فحدد لهم 12 ساعة يوميا، وتسعا وستين أسبوعيا[4].

ثم توالى بعدها صدور قوانين بهذا الشأن وهي على التوالي، مراسيم 1819 و1825 و 1831، ففي سنة 1819 صدر قانون محالج القطن أو (The Cotton Mills Act) الذي حرم تشغيل الأطفال دون التاسعة من العمر في معامل النسيج، وحدد ساعات العمل لمن هم في عمر (9-16) سنة بـ 72 ساعة في الأسبوع، وصدر قانون آخر سنة 1825 يؤكد ذلك. فيما تضمن قانون محالج القطن لسنة 1831 تحديد عمل الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة بـ 12 ساعة يوميا، ومنع الذين هم دون السن المذكورة من العمل في المحالج، ومنع أيضا تشغيل الذين تقل أعمارهم عن 21 ليلا، ولم يتطرق القانون إلى حالة النساء، أو تفتيش المصانع[5]. لكن المؤرخين لاحظوا عدم تنفيذ هذا القرارات لأن البرلمان لم يضع آلية لذلك[6]، مع أنها كانت خطوة في الاتجاه الصحيح. من هنا جاءت فاعلية ذلك القانون الذي صدر سنة 1833، حين فرض تعيين مفتشين للمصانع، إذ قاد ريتشارد واستلر (R. Oastler,)[7] حركة الاهتمام بالعمال وأوجد تعبير (عبيد ملاكي المعمل)، أو (Slaves to owners factory)، ودعا إلى الاهتمام بالعمال وجعل ساعات العمل اليومي 10 ساعات، وقام بدعاية واسعة

في بريطانيا فاستطاع أن يكسب الكثير من الأنصار، ما أجبر الحكومة على تشكيل لجنة ملكية لدراسة وضع العمال في سنة 1833، وكانت النتيجة سن البرلمان قانون المصنع (The Factory Act) لسنة 1833، الخاص بتحديد ساعات عمل الأطفال الذكور بعمر تسع سنوات فما فوق والفتيات بعمر 13 سنة فما فوق في المناجم والمعامل، وتجنب سوء معاملتهم مع تنظيم ساعات عملهم بما لا يزيد عن تسع ساعات يوميا، و48 ساعة أسبوعيا، من بينها ثلاث ساعات دراسة يوميا، أما الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 18 فما فوق، فقد حدد لهم 12ساعة يوميا و69 أسبوعيا، وحدد وقت ممارسة العمل اليومي من الساعة 5.30 صباحا إلى 8.30 مساء. كما أقر القانون تعيين أربعة مراقبين لهم صلاحية فرض الغرامات على معامل نسيج القطن والصوف والكتان التي طبق القانون عليها، إذا ما خالفت هذا القانون[8]. وإذا كان هذا القانون قد نظم عمل الأطفال، لكنه لم يحدد ساعات العمل الخاصة بالبالغين، ولم يطبق إلا على معامل النسيج. وكانت تلك خيبة أمل كبيرة للحركة التي كانت تدعو إلى تقليل ساعات العمل إلى أقل من عشر ساعات[9].

لم تكن نتائج هذا القانون مقتصرة على بريطانيا، بل شملت دولا أخرى كانت تستخدم في معاملها أعدادا من الأطفال، فقد أصدرت بروسيا عام 1839 قانونا ينظم عمل الأطفال، وفي الولايات المتحدة التي اعتمدت صناعة النسيج فيها على الأطفال؛ إذ كان أكثر من 40% كان 40% من عمال مصانع النسيج في نيو إنجلاند، المنطقة الشمالية الشرقية عام 1832، ممن هم بين السابعة والسادسة عشرة، لذا صدر في العام 1836، أول قانون أمريكي ينظم عمل الأطفال في ولاية ماساشوسيتس. منع استخدام الطفل الذي يقل عمره عن 15 سنة في المصانع ما لم يمضى مالا يقل عن ثلاثة أشهر في المدرسة في السنة التي تسبق التوظيف.

ومنع قانون 1840 تشغيل الأطفال في تنظيف المداخن. ولغرض تحسين ظروف العمل وإنصاف العمال، أصدر البرلمان في العام 1842 قانون تعيين الصناعات الكريهة المضرة بالصحة، وأصدر أيضا قانون المناجم (The Mines Act) الذي منع تشغيل الأطفال دون العاشرة وتشغيل النساء في المناجم تحت الأرض، وسمح للأطفال ممن هم بعمر 10–18 سنة بالاستمرار في العمل[10]، لكن القانون لم يحدد ساعات العمل، بل شرّع التفتيش للتأكد فقط من شرط العمر[11].

وفي العام 1844 صدر قانونا، حدد سقفا جديدا لعمر الأطفال العاملين في صناعة المنسوجات، وساعات العمل، فقرر أن يكون عمل الأطفال ممن أعمارهم بين ثمان و13 سنة لا يتجاوز 6.30 ساعات، على أساس أنها نصف وجبة، كما صدر في العام 1845، قانونا يمنع استخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثمان سنوات في مصانع الطباعة والصباغة في معامل النسيج، ومنع تشغيل الأطفال

الذين تقل أعمارهم عن 13 سنة والنساء بين العاشرة مساء والسادسة صباحا، وفرض حضور الأطفال تحت 13 سنة للمدارس ما لا يقل عن ثلاثين يوما لكل موسم دراسي (نصف سنة)[12].

كما صدر في العام 1847 قانونا حدد ساعات العمل الأسبوعية بستين ساعة بدلا من 69 كما في قرار 1833. فطبق على كل نقابات العمال باستثناء عمال النسيج التي كانت اشد المتحمسين للإصلاحات الدستورية والاجتماعية[13]. وحدد قانون المصانع لسنة 1853، تنظيم عمل الأطفال في الطواحين فحدد وقت تشغيل الأطفالِ من عمر تسع إلى 13 سنة بين الساعة السادسة صباحا حتى السادسة مساء صيفا، ومن السابعة صباحا حتى السابعة مساءً في الشتاء. كما حدد بالطريقة نفسها عمل النساء والشباب بين السادسة صباحا والسادسة مساءً. ونظم قانون 1860، العمل في قصر ألوان الأقمشة وصباغتها، لكن قانون 1862، منع العمل الليلي في مثل هذه المؤسسات، وبعد سنتين نظم البرلمان العمل في الصناعات الفخارية والورقية، وأخضع قانون تنظيم الورش لعام 1867 (Workshops' Regulations Act)، المعامل التي تستخدم خمسين شخصا بقوانين العمل، كما نظم قانون آخر العمل في الورش، فعرّف هذه الورش بالتي يعمل فيها أقل من خمسين شخصا، فمنع عمل الأطفال تحت سن الثامنة فيها، وحدد عمل الأطفال بين الثامنة والثالثة عشرة بنصف وجبة، وعمل النساء وبقية العمال بـ12 ساعة يوميا، من ضمنها ساعة ونصف لوجبات الطعام، ومنع تواجد أكثر من خمسة أشخاص في هذه الورش بعد الساعة الثانية من أيام السبت، وفرض حضور الأطفال المستخدمين للمدارس ما لا يقل عن عشر ساعات أسبوعيا[14]. كما تضمن قانون بلمسول لسنة 1867 (Plimsoll Act) وضع جميع مصانع السفن تحت مراقبة مندوبي مجلس التجارة (Board of Trade) للتأكد من حالة العمال الصحية وعدم إرهاقهم[15].

وخلال وزارة غلادستون الأولى (1868–1874) أجيزت لأول مرة نقابات العمال بصدور قانون نقابات العمال لعام 1871 (Trade Union Act) وأعطاها الصفة الشرعية، منذ أن ظهرت عام 1825، إلا أنها ظلت تراوح مكانها، على الرغم من أن قانون الإصلاح البرلماني لعام 1867 أعطى العمال في المدن حق التصويت، وانعقاد أول مؤتمر لنقابات العمال عام 1868[16]، لكنها بدأت تشهد توسعا كبيرا، حينما صدر القانون، إذ بلغ عددها 83 نقابة، وعدد أعضائها أكثر من 200 ألف عامل، ومجموع مواردها أكثر من 125 ألف باون. وصار بوسعها عقد الاجتماعات والقيام بالإضرابات. ثم تطور الأمر فأصبح عددها 490 نقابة رئيسة سنة 1890، عدد أعضائها 650 ألف عضو وبلغت ميزانيتها مليون باون إسترليني، وقفز هذا الرقم إلى 675 نقابة في عام 1906، فيها مليونا وسبعمائة وخمسون عضوا وبلغت ميزانيتها مليونين وسبعمائة ألف باون استرليني[17].

وكان الاهتمام بالشأن الاجتماعي أهم الأوراق التي استعملها بنيامين دزرائيلي (Benjamin Disraeli) (1804–1880) في انتخابات عام 1874 واستطاع من خلالها الفوز، وبالفعل فقد أصدرت حكومته قانون تطوير سكن العمال. كما اصدر سلسلة من قوانين العمل بين عامي 1874 و1878، حاولت إنصاف العمال ومنع استغلالهم[18]. فقد أكد قانون المعمل لسنة 1874 منع تشغيل الأطفال تحت عمر تسع سنوات في الطواحين، بعد ذلك بعام تم رفع العمر إلى عشر سنين، فيما بقي الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ثمان سنوات في الورش والمصانع غير مصانع النسيج. أما قانون الورش والمصانع لسنة 1878 (Factory and Workshop Act)، فقد فرق بين مصانع المنسوجات المشغلة ميكانيكيا، والورش والطواحين، من ناحية شروط تشغيل الأطفال والنساء[19].

وحين أقر البرلمان البريطاني قانون التعليم (Education Act) لعام 1876 كان على جميع أطفال بريطانيا في عمر العاشرة، الذهاب إلى المدارس، فصار يمكن للعاملين في المصانع الحصول على شهادة بعد دخوله المدارس الخاصة، أطلق عليها اسم شهادة العمل (Labor Certificate)، لاسيما وأن قانون فورستر للتعليم (Forster's Education Act) الذي سبق أن صدر في العام 1870 قد جعل التعليم إلزاميا ومجانيا بصورة جزئية. تبع ذلك قانون الورشة والمصنع لعام 1878، الذي اختص بتمييز مصانع النسيج عن الورش، فعد المصنع كل ورشة تدار ميكانيكيا، كما ساوى بين المصانع والطواحين فيما يتعلق بشروط عمل النساء والأطفال، وعاد البرلمان سنة 1891 من جديد إلى سن مجموعة قوانين أولها، يفرض الرقابة والتفتيش على العمال الذين كانوا يشتغلون بالقطع في بيوتهم، والثاني قانون التعليم، الذي تضمن رفع حد العمر لطالب العمل المبتدئ إلى 11 سنة، وأقر الاستمرار بنظام العملِ بنصف الوجبة، واستمر هذا النظام حتى العام 1918، أما الثالث فقد أقر عدم السماح للأمهات بالعودة للعمل خلال الأسابيع الأربعة التي تعقب الولادة، إلا أن هذه المدة رفعت في العام 1893 إلى 11 أسبوع[20].

وفيما يخص النزاع بين العمال وأصحاب المصانع، فقد كان مجلس اللوردات، بوصفه أعلى سلطة قضائية في البلاد، أصدر في سنة 1901، قرارا يقضي بدفع نقابات العمال التعويضات عن الخسائر التي تلحق بأصحاب العمل نتيجة الإضرابات، إلى أن تمكن مجلس العموم من إلغائه خلال حكومة الأحرار، بعد تسنمها الحكم (1906–1916) وأجاز الإضراب والطرق السلمية لحل المشكلات العمالية. كما اصدر البرلمان سنة 1906 قانون تعويض العمال (Workmen's Compensation Act)، الذي قرر حق العمال في التعويض إذا ما أصيبوا خلال العمل، وفي سنة 1908 جعلت ساعات العمل بالمناجم ثماني ساعات فقط في اليوم، وتقرر سنة 1909 تشكيل لجان محلية (Trade Boards) تؤلف من العمال وأصحاب المصانع لتحديد الحد الأدنى من الأجور في بعض الصناعات،

وفي سنة 1911 سن قانون التأمين الإجباري ضد المرض، ويقضي بالتأمين الإجباري على كل عامل يقل مرتبه عن 160 باون في السنة[21]، كما سن في سنة 1912 قانون الحد الأدنى للأجور وفي سنة 1937، أصبحت ساعات العمل تسع ساعات يوميا[22]. وصدر في العام 1920 قانون الترفيه (Welfare Act)، ويقتضي إرغام أصحاب المصانع على إقامة مصحة كافية وحمامات في كل مصنع وإعداد مكان مناسب لبيع الأغذية للعمال بأسعار مناسبة[23].

لقد اشر إصدار هذه القوانين خلال هذه المدة تطور الحياة السياسية بصورة عامة والحياة البرلمانية بوجه خاص، والمرتبطان ببعضهما، ما انعكس إيجابيا على حياة المجتمع البريطاني. كما أشر أيضا امتداد الجهود البريطانية إلى أوربا لاسيما في قضايا تشغيل الأطفال وحقوق العمال، ففي العام 1890 عقد مؤتمر دولي للعمل في برلين بألمانيا لدراسة مشكلة عمل الأطفال، ثم تأسست المنظمة الدولية للتشريعات العمالية في سويسرا في العام 1900، بغرض وضع الحدود الدنيا لحماية العاملين لاسيما الأطفال.

لقد تمكن دعاة الإصلاح الاجتماعي من معالجة قضية العمال ليس لأنها أقدم المشكلات الاجتماعية في الجزر البريطانية، بل لفاعلية نقابات العمال ونشاطها وتحول العمال إلى قوة اقتصادية هائلة نتيجة الثورة الصناعية، وإلا فقضية الرق أقدم وهي تتعلق بكرامة الجنس البشري، لكن دعاة الإصلاح في البرلمان لم يترددوا في طرحها والبحث عن الحلول الناجعة لمعالجتها، بعد أن طرحت قضية العمال بقليل.

ملحق ببعض لقوانين إنصاف العمال وتنظيم العمل وما يتعلق بهما في بريطانيا

1819 قانون محالج القطن

1832 قانون الإصلاح البرلماني

1833 قانون المصنع

1833 قانون إلغاء العبودية

1842 قانون المناجم

1867 قانون الإصلاح البرلماني

1867 قانون تنظيم الورش

1867 قانون بلمسول: وضع مراقبة مندوبي مجلس التجارة لمصانع السفن

1871 قانون نقابات العمال

1876 قانون التعليم: عمر ترك المدرسة حدد بعشر سَنَواتِ

1878 قانون الورش والمصانع

1880 قانون مندل لإلزامية التعليمِ

1884 قانون الإصلاح البرلماني

1906 قانون تعويض العمال

1918 ُتحريرُ التعليمُ الأولّيُ بقانونِ، تثبيت عمر ترك المدرسة بأربع عشرة سنة.

1934 قانون معالجة البطالةَ

1936 قانون التعليمِ الذي رفع عمر تَرك المدرسةِ إلى 15 سنة،

1948 قانون دولة الرفاهية الحديثة

هوامش البحث:

(1) يراجع للتفاصيل عن هذه الحركة وصاحبها:

http://en.wikipedia.org/wiki/Ned_Ludd#cite_ref-0

(2) مصطفى محمد غريب، بداية الحركة النقابية في بريطانيا كانت البداية وسبل مكافحة الاستغلال قد بدأ بتحطيم الآلة:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=8773#

(3) هيز، كارلتون ج.هـ.،الثورة الصناعية ونتائجها السياسية والاجتماعية، ترجمة: أحمد عبد الباقي، الطبعة الثانية، بغداد، 1962، ص141.

(4) James E. Thorold Rogers, Six Centuries of Work and Wages: The History of English Labour, London, 1884, P. 151.

(5) G, P. Gooch, Studies in Diplomacy and statecraft, London, 1943, P. 91.

(6) Charles Tilly and R. A. Schweitzer, Britain's everyday conflicts in an age of inequality, Michigan, 1981, P. 11; http://www.angryharry.com/refactoryacts.htm

(7) (1789–1861) ابن تاجر بريطاني ولد في ليدز تقلب في عدة مهن، وحين قابل صاحب مصنع الأقمشة الصوفية وود جون الذي كان يناضل ضد تشغيل الأطفال في المصانع قرر الانضمام لحركته، لكنه اختلف عن أنصار الجارتية الآخرين بتأييده لكل اتجاهات حزب المحافظين، بما فيها تصوراتهم الطبقية، فهو يعتقد أن حقوق العمال ينبغي أن تمر من خلال المحافظين لأنها إحدى واجباتهم.

http://www.spartacus.schoolnet.co.uk/IRoastler.htm

(8) George Macaulay Trevelyan, Lord grey of The reform bill, London, 1920, P. 361; Viday Dhar Mahajan, England since 1485, New Delhi, 1969, p. 215.

(9) H. Heaton, Economic History of Europe, Harper, 1948, P. 245.

(10) George Macaulay Trevelyan, Lord grey of The reform bill, London, 1920, P. 25.

(11) Henry Mayhew, London labour and the London poor: a cyclopaedia of the condition and Earnings, New York, 1851, Vol. I, PP. 106, 278.

(12) Ibid., PP. 590-591.

(13) Heaton, Op. Cit., P. 245.

(14) Trevelyan, Lord grey…, P. 96.

(15) حافظ عفيفي باشا، الانجليز في بلادهم، القاهرة، 1935، ص12.

(16) G. M. Trevelayn, English Social History, London, 1961, P. 575.

(17) C. J. Hayes, A Political and cultural History of Modern Europe, New York, 1939, Vol. II, PP. 475- 476.

(18) Ibid., P. 477.

(19) Roger Congleton, Perfecting Parliament. Constitutional Reform, Liberalism, and the Rise of Western Democracy, George Mason University, 2009, P. 321.
(20) Ibid., P. 314.

(21) حافظ عفيفي باشا، المصدر السابق، ص12.

(22) Heaton, OP. Cit., P. 243-245.

حددت ساعات العمل اليومي في الوقت الحاضر بأربعين ساعة أسبوعيا.

Gooch, Op. Cit., P. 91.

(23) حافظ عفيفي باشا، المصدر السابق، ص13.